Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (21) : 30 Nov 2021
P: 92 - 102
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (21) : 30 نوفمبر 2021 م
ص: 92 - 102

Requirements of the Small and Medium Enterprises Sector in the State of Kuwait - Challenges and Prospects

Wedad Fahad Al-Mudhaf
Afaf Mershed Al Mershed
Higher Institute for Administrative Services || The Public Authority for Applied Education and Training || Kuwait

Abstract: Small and medium companies represent great importance in creating new job opportunities, and the current and potential high growth rates of these projects have proven their superior ability to influence the future of any country. However, there remain many barriers that impede the development and growth of these projects and limit their development, for example; difficulties in financing, difficulties in marketing, lack of specialized workers, etc. Therefore, this research focuses on the most important difficulties and challenges facing small and medium enterprises in Kuwait, and the factors that help their success and continuity, as we presented through this study some success factors through laws legislation ،or financial support, in addition to mentioning the most important factors that help the success of small and medium enterprises in Kuwait. At the end of the research, a set of recommendations and proposals were mentioned that contribute significantly to the viability of small and medium-sized companies

Keywords: Small and medium enterprises, Finance, Private sector, Efficiency.

متطلبات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت – التحديات والآفاق

وداد فهد المضف
عفاف مرشد المرشد
المعهد العالي للخدمات الإدارية || الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب || الكويت

المستخلص: تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في خلق فرص عمل جديدة، كما اثبتت معدلات النمو المرتفعة الحالية والمحتملة لهذه المشروعات قدرتها الفائقة على التأثير على مستقبل أي دولة، إلا انه تبقى هناك العديد من الحواجز التي تعرقل تنمية ونمو هذه المشاريع وتحد من تطورها، على سبيل المثال: صعوبات التمويل، صعوبات التسويق، قلة العمالة المتخصصة...الخ. لذلك يقوم هذا البحث بالتركيز على أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، والعوامل التي تساعد على نجاحها واستمراريتها، حيث قدمنا من خلال هذه الدراسة بعض عوامل النجاح من خلال قوانين وتشريعات، أو دعم مالي، إضافة إلى ذكر أهم العوامل المساعدة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت. وقد تم في نهاية البحث ذكر مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساهم بشكل كبير في استمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: مشروعات صغيرة ومتوسطة، تمويل، قطاع خاص، كفاءة.

المقدمة.

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة هي محرك الاقتصاد في الكويت كما هو الحال في جميع دول العالم، ولهذا فإن بناء بيئة نشطة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد أمرا حيويا لتعزيز التنوع الاقتصادي في

الكويت على المدى البعيد. ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص في السنوات العشرين المقبلة دور كبير في تهيئة فرص العمل للجيل القادم من المواطنين في الكويت ودعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وسيعتمد النجاح في هذا المسعى إلى حد كبير على إتاحة نظام تمويلي ميسر لدعم الشباب.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أصدرت حكومة الكويت في شهر إبريل لعام 2013 قانون رقم 2013/98 بخصوص إنشاء صندوق باسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص من تحقيق النمو الاقتصادي في دولة الكويت. وهو مؤسسة عامة مستقلة تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة من قبل مستثمرين كويتيين بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال.

وبالرغم من الدعم الحكومي لهذه المشروعات إلا أن هذا القطاع يتعرض للكثير من العقبات والتي تحول دون تحقيق أهداف خطة التنمية لدولة الكويت قد تكون من أبرزها الحصول على التمويل الكافي لإدارة هذه المشروعات وتوفير ادوات إقراض تمويلية لتشغيلها بتكلفة مناسبة، بالإضافة إلى الفرص المحدودة في حجم السوق المحلي الكويتي، وعقبات اخري تتمثل في حاجة الشباب أصحاب هذه المشروعات إلى تأهيل وتدريب لتحويل الفكرة إلى مشروع فعلي على ارض الواقع ولهذا فإن من أهم العوامل التي تساعد على دعم وتمويل المشروعات الصغيرة هي قيام الحكومة بإزالة هذه العقبات وايجاد حلول مناسبة لمعالجة المشاكل التي تواجه هذه المشروعات.

لذا ولما هذا القطاع من أهمية ونظرا لحداثة تجربة دولة الكويت في مجال إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مصادر التمويل المختلفة التي ستتناولها هذه الدراسة، نحاول إلقاء الضوء على الصعوبات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاح هذه المشروعات. بما فيها تغيير مفهوم الوظيفة لدى الشباب بتغيير الفكرة السائدة بأن العمل يعني وظيفة تقليدية بالقطاع الحكومي، فالقطاع الحكومي لن يستطيع توفير وظائف لكل الباحثين عن عمل، من هنا جاءت الحاجة لوضع توصيات وإيجاد حلول مناسبة لمعالجة العقبات التي تحد من نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

أولاً- مشكلة البحث:

تنبع مشكلة الدراسة من الصعوبات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة المنافسة المتزايدة في الاقتصاد الكويتي واكتشاف المشاكل التي تتعرض لها هذه المشروعات والتي من شانها تؤثر على كفاءتها ونجاحها، وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه دولة الكويت سواء كان ماديا من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل جهتين حكوميتين هما البنك الصناعي والصندوق الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو معنويا عن طريق تقديم الاستشارات والدورات التدريبية لأصحاب هذه المشاريع إلا ان هناك بعض القصور في هذه الجهود وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة عن طريق الاجابة على السؤال التالي:

ما التحديات والعقبات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، وكيف يمكن معالجة هذه التحديات ودعم هذا القطاع بوصفه وسيلة لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الكويتي؟

ثانيا- أسئلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي للبحث والذي تتفرع منه التساؤلات التالية:

1- ما أهم التحديات والعقبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت؟
2- ما أهم التحديات والعقبات الإدارية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت؟
3- ما عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت؟

ثالثا: أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في العناصر التالية:

1- التعرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت وبيان اهميتها في تحقيق خطة التنمية.
2- تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت
3- تحديد عوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت
4- وضع التوصيات المناسبة لصناع القرار لمواجهة الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت.

رابعا: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في النقاط التالية:

1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دفع عجلة التنمية
2- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص عمل للمواطنين والتغلب على مشكلة البطالة
3- كيفية التغلب على المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت
4- تجارب العديد من الدول الاخرى في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

خامسا: حدود البحث:

سيقتصر البحث على الحدود التالية:

- الحد الموضوعي: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- الحد المكاني: دولة الكويت
- الحد الزماني: بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2017 إلى 2019

سادسا: منهج البحث:

اتبعنا في هذا البحث أسلوب المنهج الوصفي النظري لوصف موضوع البحث، كما استخدمنا المعلومات المتاحة بما يشمل الابحاث السابقة وأهم الدراسات التي تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية سواء داخل الكويت أو خارجها.، وعوامل نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الاخرى.

سابعا: الدراسات السابقة:

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة عن موضوع البحث من خلال الجدول (1).

جدول (1) دراسات سابقة حول التحديات امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

م	بيانات الدراسة	النتائج	التوصيات
1	رشيد، ثائر محمود، رشيد، إيناس محمد، استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الاشارة إلى تجربة العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10:136 - 152	توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية استطاعت من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدرتها التنافسية ومساعدتها في مواجهة المنافسة الدولية الناجم من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.	أن تقوم الجهات الرسمية بالمزيد من الجهود الرامية إلى إزالة العقبات الكلية، وبناء البيئة المتكاملة حيث يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيس بمجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد
2	(2016, Kurt))تهدف الدراسة إلى مناقشة كيفية تطوير المشروعات الصغيرة وتنميتها في مجالات صحية وإسهام أساليب التمويل في ذلك	توصلت الدراسة إلى أن التمويل بالاستئجار مناسب لهذه المشروعات نظرا لانتفاع تكلفة الآلات	أوصت الدراسة بأسلوب التمويل بالاستئجار للمشروعات الصغيرة
3	الامين، إدريس محمد عمر، "مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات السعودية في تطوير وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة 2030 بالتطبيق على جامعة الملك خالد"، مجلة أماراباك، الاكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 9، العدد 29:ص 151 -170.	عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي بجامعة الملك خالد وتطوير وريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030	التحديث المستمرلمناهج برامج المحاسبة وأولوية تفعيل الارشاد المهني للطالب
4	(Sabina ,et.al, 2016) تركز أهداف الدراسة على فحص دور اسلوب التمويل عن طريق الملكية أو رأس المال	توصلت الدراسة إلى اختلاف الضمانات والشروط في كل نمط يؤثر على المشروعات الصغيرة	اوصت الدراسة بالتمويل عن طريق الملكية في مرحلة التوسع في المشروعات القائمة
5	الزامل، أسامة عبد العزيز وآخرون، "تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني"، منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السادسة	أسفرت نتائج الدراسة الميدانية إلى تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات وعن تحديد عدد من المحاور الاساسية التي ينبغي لخطة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة أخذها في الاعتبار.	الاسراع في تفعيل إنشاء هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. والعمل على تطوير سياسات وأنظمة التمويل الحالية للمنشآت الصغيرة
6	(2013, Dirk)استهدفت تقييم أشكال التمويل الحديثة للمشروعات الصغيرة،	وتوصلت الدراسة إلى تزايد الاقبال على التمويل عبر أسلوب الاستئجار التمويلي	اوصت الدراسة بأن تأخذ المشروعات بهذا الاسلوب في بداية انطلاقه ومن الممكن أن تأخذ بأسلوب الاستئجارالتمويلي في المراحل المتقدمة من عمر المشروع بعد استقراره

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

ركزت الدراسات السابقة على المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشكلة التمويل أو التسويق أو الاجراءات الإدارية في دول متعددة، بينما ركزت هذه الدراسة على دولة الكويت تحديدا والعقبات التي

تمر فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يختلف مشروع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت دور الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنك الصناعي الكويتي في دعم وتمويل هذه المشروعات.

2- الإطار النظري للدراسة.

أ- ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لكل دولة تعريف خاص بها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم رأس المال المستثمر وعدد العمالة، وحيث أن البحث يتناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت فقد اعتمدنا التعريف التالي:

نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 14/2018المعدل لبعض احكام القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت على المصطلحات التالية:

1- المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها على خمسين عاملا، ولا تتجاوز أصولها 250.000 د. ك، ولا تتجاوز ايراداتها 750.000 د. ك، سنويا.
2- المشروعات المتوسطة: هي المشروعات التي لا يقل عدد العاملين بها عن واحد وخمسين عاملا ولا يزيد على مئة وخمسين عاملا، ولا تتجاوز أصولها 500.000 د. ك، ولا تتجاوز ايراداتها 1.500.000 د. ك، سنويا.

المصدر: الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

كما توجد في الكويت60 ألف شركة مسجلة منها تقريبا 25 ألف شركة يمكن اعتبارها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بحسب نظم المعلومات المتعلقة بسوق العمل الكويتي والتي تديرها الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانيا: انواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة انواع وهي كالتالي:

1- مشروعات النشاط الزراعي: وتشمل شراء واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنتاج الزهور، وتنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية، والمناحل وكل ما يتعلق بهذه الأنشطة.
2- مشروعات النشاط الحرفي: وتشمل أي نشاط يعتمد على المهارات اليدوية أو المهنية ويستخدم الآلات البسيطة
3- مشروعات النشاط الخدمي: وتشمل أي نشاط في أعمال الصيانة أو الخدمات الفنية أو المهنية أو الفكرية.
4- المشروعات الداعمة: وتشمل المؤسسات التي تقدم دعماً تدريبياً أو علمياً أو فنياً أو مالياً مثل الجامعات أو مراكز البحوث.
5- مشروعات النشاط الإلكتروني: وتشمل أي نشاط بتقنية المعلومات يستخدم فيه الوسائل الإلكترونية ويشمل ذلك المعلومات المسموعة والبيانات الصوتية والمرئية وإنتاج المعلومات أو تخزينها أو تحويلها ومعالجتها أو استردادها أو استخراجها أو إنتاجها للآخرين وكل المشروعات المتعلقة بالبوابة العالمية الإلكترونية والإنترنت.

المصدر: اللائحة التنفيذية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنها العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء متقدمة أو نامية وذلك للعناصر التالية:

1- تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل والتغلب على مشكلة البطالة في الدولة فهي تعتبر مشروعات كثيفة بالعمال.
2- تحتاج إلى رأس مال صغير نسبيا لبدء العمل فيها، ولهذا فهي تعتبر الوسيلة الاكثر جذبا لصغار المستثمرين كما انها تعتمد على قدرتها على التمويل الذاتي أو تحقيق أرباح سنوية تساعدها على الاستثمار والتطور
3- تتميز بقدرتها على توظيف العمالة الماهرة والتي تشكل أحد مقومات خطة التنمية في أي دولة والتي تتطلب تكوين قاعدة من العمال ذوي المهارة في مختلف المجالات.
4- تعطي فرصة لتدريب العمال أثناء العمل في مراكز التدريب التي تقيمها الدولة وذلك لرفع قدراتهم ومهاراتهم.
5- تزيد المشروعات الصغيرة من متوسط دخل الأفراد، وتسهم في كثير من الاحيان بتحقيق فائضاً ماليًا وتزيد من نسب النمو الاقتصادي
6- تقدم المشروعات الصغيرة الفرصة للشباب وخاصة من يملك منهم حس الابداع والابتكار لتنفيذ أفكارهم وخلق بيئة تنافسية ومنع الاحتكار
7- تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى وذلك لصغر رأس المال المستثمر فيها

رابعا: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق خطة التنمية في الكويت:

حرصت دولة الكويت على تحقيق رؤية سمو امير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح بجعل الكويت مركزا تجاريا وماليًا عالميًا. وتعتبر إحدى عناصر هذه الرؤية هي دعم أصحاب الأعمال الكويتيين في بدء مشاريعهم الخاصة. وذلك من أجل تقليل العبء الواقع على ميزانية الدولة وتنويع مصادر الدخل. وتقليل الاعتماد على صادرات النفط حيث ينتج أكثر من 90% من دخل الدولة حاليًا من عائدات النفط، ويعمل 83% من الكويتيين في القطاع الحكومي بينما يعمل 17% في القطاع الخاص في الكويت وذلك وفقا لأحدث البيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية حرص كل من بنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهما جهتين حكوميتين ترعيان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت على توفير الدعم لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إمكانيات أصحابها وقدرتهم على إدارة هذه المشاريع. وبحسب أحدث البيانات التي قدمها الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حصل 1118 مشروعا على تمويل من الصندوق خلال الثلاث سنوات منذ بدء الصندوق في 2016، كما ذكر في التقرير السنوي لعام 2018 الصادر عن بنك الكويت الصناعي انه تمت الموافقة على تمويل 206مشروعا في مختلف الأنشطة.

وتأتي هذه الجهود المبذولة من الحكومة الكويتية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق خطة التنمية التي تتمثل في الأهداف التالية:

1- المساعدة في زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت وتنويع مصادره
2- المساعدة في تخفيض نسبة البطالة والتي وصلت إلى 35%وذلك حسب احصائية رسمية صادرة عن ديوان الخدمة المدنية بنهاية عام 2019

3- زيادة الايرادات الحكومية غير النفطية من خلال المدفوعات التي تدفعها المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحكومة سواء كانت على شكل رسوم أو مشاركة في الأرباح.
4- تقديم الخدمات التي تساعد على استمرار الصناعات الكبيرة وذلك من خلال التعاقد فيما بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وتزويد الصناعات الكبيرة بما تحتاجه من منتجات.
5- تعمل على تغطية جزء كبير من احتياجات السوق الكويتي للصناعات الحرفية والمنتجات الاستهلاكية الصغيرة بدلا من اللجوء إلى الاستيراد.

ب- التحديات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكثير من التحديات التي تعوق عملها والتي تؤثر سلبًا في القدرة التنافسية لهذه المشروعات، ونذكر هنا أهم المعوقات التي تواجه نموها واستمراريتها:

1- صعوبات التمويل:

تتمثل هذه الصعوبات في عدم قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل الكافي لإدارة المشروع بتكلفة مقبولة نسبيا، وجدير بالذكر أن بنك الكويت الصناعي (IBK) والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة هما الجهتان الحكوميتان الرئيسيتان الخاصتان بتقديم الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

وتختلف اشكال وانواع التمويل على حسب حجم واحتياجات المشروع، سواء كان تمويل اسلامي أو تقليدي أو قروض عينية لتأجير المعدات والآلات المطلوبة لتشغيل المشروع، ومن أبرز المصاعب التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب هي:

- ضعف التمويل الذاتي
- صعوبة الإجراءات الحكومية
- التضخم وارتفاع أسعار الفائدة
- افتقار أصحاب المشاريع إلى الخبرة في المعاملات المصرفي

2- صعوبات التسويق:

معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل في التسويق فمن يجيد الإنتاج منهم لا يجيد التسويق وتبرز هنا مشكلة عدم القدرة على بيع المنتج مما يدفع بأصحاب المشاريع لإلغاء مشروعهم وبالتالي خسارة رأس المال.

ومن أبرز مشكلات التسويق التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- ارتفاع تكلفة الدعاية والاعلان لمنتجات المشروعات
- صعوبة اختيار منصات التواصل الاجتماعي المناسبة لطبيعة المشروع
- قلة الشركات المتخصصة بالدعاية والاعلان
- انعدام الابتكار وزيادة المنافسة

3- صعوبات قلة العمالة المتخصصة:

من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت هي عدم توفر العمالة المتخصصة لإدارة هذه المشروعات، حيث أن العمالة الفنية المدربة تفضل العمل في الشركات الكبيرة لارتفاع الاجور والاستقرار في الوظيفة عنها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- الصعوبات الإدارية:

يواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشكلات والعوائق في الاجراءات الإدارية في مؤسسات الدولة، والتي تعيق عمل هذه المشروعات مثل التشابك في المعاملات الحكومية في الدولة وعدم تحديث القوانين التجارية في الدولة لتساير التطورات السريعة في سوق العمل بالإضافة إلى تبسيط اجراءات التقاضي لضمان حقوق المستثمرين وأصحاب المشاريع.

5- المنافسة:

بالرغم من صدور القانون رقم (10) لسنة 2007 المعدل بالقانون رقم (2) لسنة 2012 في شأن حماية المنافسة واللائحة التنفيذية في الكويت وذلك انطلاقا لما كفله الدستور الكويتي بشأن حرية المنافسة، إلا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا زالت تعاني من بعض الممارسات والاحتكارات في السوق الكويتي وسيطرة فئات معينة تعمل معا بشكل مباشر أو غير مباشر بالتحكم في سوق المنتجات، وذلك بالاستحواذ على نسبة تجاوز 35% من حجم السوق المعنية. وفيما يلي بعض الامثلة على هذه الممارسات:

1. التأثير في أسعار البضائع بالزيادة أو النقص أو بغرض الإضرار بالمنافسين الآخرين.
2. الحد من حرية تدفق المنتجات إلى السوق أو بتخزينها لفترة معينة للتأثير على الأسعار، أو بأية صورة أخرى.
3. افتعال وفرة مفاجئة للمنتجات تؤدي إلى تداولها بسعر غير حقيقي يؤثر على المتنافسين.
4. بيع المنتجات بأقل من تكلفتها الاصلية بقصد الإضرار بالمنتجين المنافسين.

ج- مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها في الكويت:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المستقبل الواعد للكويت، حيث تستطيع هذه المشروعات خلق فرص وظيفية للشباب مما يقلل العبء الكبير عن كاهل الدولة، بشرط أن تأخذ نصيبها من الاهتمام والرعاية، فهي تعتبر أنشطة مكملة لأنشطة الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى انها تساعد في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي، ولذلك أصبح هذا القطاع يلعب دورا رئيسيا في اقتصاد دولة الكويت.

ولهذا فانه يجدر بحكومة دولة الكويت أن تقوم بإصدار قوانين وتشريعات تساعد في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعمها ماديا وإداريا. بحيث يتضمن هذا التشريع حوافز مادية تمكن تلك المشروعات من النمو، كما يجدر بوزارات الدولة أن تختصر الاجراءات والتراخيص المطلوبة على تلك الشركات لتصبح إجراءات منح التراخيص لا تتعدى يومين أو ثلاثة على اقصى حد. ونذكر هنا أهم العوامل يمكن أن تساعد في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت:

1. امتلاك الخبرة اللازمة للبدء في المشروع ويمكن أن يتم هذا عن طريق دورات ومؤتمرات يشارك فيها أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة لضمان نجاح هذه المشروعات
2. بحث ودراسة الخيارات المتاحة لتمويل المشروع وذلك عن طريق زيارة الجهات الداعمة سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص أو أحد الاقرباء أو الأصحاب الموثوق بهم.
3. توافق السلعة المقدمة مع مُتطلّبات المُستهلك، فمن الافضل أن تكون هناك دراسات للسوق من الجهات المختصة تقدم لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن حاجات المستهلك ونوعيتها
4. امكانية تطوير السلعة أو الخدمة المقدمة للمستهلك لمواجهة القدرة التنافسية في السوق الكويتي، ومراقبة أي تطورات أو تغييرات في احتياجات المستهلك.
5. إدارة الايرادات والفوائض المالية بطريقة صحيحة يعتبر من أهم عوامل استمرارية المشروع

6. اختيار فريق عمل يتصف بالخبرة والمهارة الفنية العالية لتقديم سلعة أو خدمة ممتازة للعملاء
7. الاهتمام بالتسويق والترويج للمنتج أو السلعة لتحقيق الانتشار المطلوب
8. تشجيع إنشاء جمعيات ومراكز متخصصة في تقديم استشارات لرواد الأعمال، تساعد في تخطيط واعداد جدوى المشروع وطرق تمويله.

د- النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

1- ضعف مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكويتي بسبب عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم عملها وتدعمها ماديا وإداريا.
2- ندرة العمالة الفنية والمهنية من الكويتيين في هذه المشروعات وذلك لانخفاض الاجور عنها في القطاع الحكومي وعدم الاستقرار في الوظيفة.
3- ضعف المراكز المالية لهذه المشروعات لافتقارها إلى الخبرة وعدم وجود رؤية واضحة في أساليب التمويل الحديثة.
4- رغم وجود جهود مبذولة من هيئات ومنظمات في دولة الكويت من أجل دعم وتطوير القطاع الخاص إلا انها لم ترق إلى المستوي المطلوب وهذا ما انعكس على اداء هذه المشروعات.
5- من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية هي دور البنوك والمؤسسات المالية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس فقط بمنح الدعم المادي وإنما بتوفير الخبرات والتسويق والتدريب، وغيرها من عوامل النجاح

ثانيا- التوصيات والمقترحات.

1- إنشاء صندوق مالي يقوم بتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان ماديا أو عينيا أو معنويا وذلك بتقديم قروض ميسرة أو تأجير معدات أو عقد الدورات والمؤتمرات التي من شانها أن تساعد على تنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2- إنشاء معاهد ومراكز حكومية أو خاصة للقيام بتدريب الشباب وتأهيلهم للبدء في إنشاء مشاريعهم ومساعدتهم في إدارة هذه المشاريع خلال السنة الاولي من بدء المشروع على الاقل وذلك لتعويض نقص الخبرة لدي الشباب.
3- تحويل الصندوق الوطني لرعاية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة مستقلة تكون مهمتها متابعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.
4- فتح قنوات الاعلام الحكومي (المرئي والمسموع وبرامج التواصل الاجتماعي) للمساعدة في الاعلان والترويج لمنتجات هذه المشروعات مقابل أسعار رمزية.
5- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الاخرى (الخليجية والعربية والعالمية) في دعم وانجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة
6- توفير أراض صناعية وزراعية ولوجستية لإنشاء هذه المشروعات بمقابل اجر مادي ميسر.
7- تخصيص طرح مناقصات الدولة ذات المبالغ الصغيرة (60 ألف دينار واقل) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دون دخول الشركات الكبيرة في المناقصة.
8- السماح بتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة متخصصة في مجال المشتقات النفطية بمساعدة من القطاع النفطي في دولة الكويت للمساهمة في تحويل الدولة من مصدّرة للنفط الخام إلى مصدّرة للمنتجات النفطية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- الأسرج، حسين عبد المطلب(2010) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث 8:47-58.
- بلعباس، عبد الرزاق سعيد (2008) التمويل الإسلامي في فرنسا. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 21:99-116.
- رشيد، ثائر محمود؛ رشيد، إيناس محمد (2013) استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع الاشارة إلى تجربة العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، . 10:136- 152
- سامية عزيز (2011) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة العدد 2
- شبلاق عماد (2002) المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر.
- شوقي جبارى؛ ومصطفى قمان (2014) السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .مجلة التنظيم والعمل، العدد 5.
- لقمان، أحمد محمد (2008) المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، ورقة مقدمة، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، جمهورية مصر العربية.
- مشروع رؤية دولة الكويت 2010 – 2035 الملخص التنفيذي الصادر عن الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت.
- النسور، إياد عبد الفتاح(2009) قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 16: 383-407.
- يسري عبد الرحمن (1995) الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، 1: 42-44.

ثانياً: المراجع بالإنجليزية:

- Alam, Mohammed, (2006)- A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh, Human omics, V. 24, 2: 145-169
- Dirk Kayse, (2013)- Recent Research in Project Finance – A Commented Bibliography- Procedia Computer Science, V. 17: 729-736.
- Kurt W. Mark, (2016)- The National Heart, Lung, and Blood Institute Small Business Program: A Comprehensive Ecosystem for Biomedical Product Development- JACC: Basic to Translational Science, V. 1, 7: 660-665.
- Nell C. Huang-Horowitz, (2015)- Public relations in the small business environment: Creating identity and building reputation- Public Relations Review, V. 41, 3: 345-353.

- OECD, (2016b). OECD country and partner economy profiles of SMEs and entrepreneurship financing 2007- 14: China (People's Republic of China). Financing SMEs and Entrepreneurs, 2016 © OECD, 174- 185.
- Robertson, Paul, (2003)- The role of training and skilled labor in the success of SMEs in developing countries- Educational training, V. 43, No. 8/9: 461- 473.
- Sabina Scarpellini, Jesus Valero-Gil, Pilar Portillo-Tarragona. (2016)- The economic–finance interface for eco-innovation projects- International Journal of Project Management, V. 34, 6: 1012-1025.